مسك الختام

بشرى يوسف
bushragsj@yahoo.com

حرية التعبير والتحديات الراهنة

معادلة كثيرا ماحيرتني ولم اجد لها جوابا.. ايهما افضل ان يعاني الصحفي من قسوة القوانين وانتهاكات الاجهزة التنفيذية في بلد لاتتوفر فيه حرية الراي والتعبير بل يسعى الى كبت حرية الصحافة ولجم الصحفي عن البوح بالحقيقة، ام ان يتمتع الصحفي بمساحة واسعة من حرية التعبير عن الراي وفرصا مفتوحة للعمل والابداع ولكن في ظروف امنية غاية في الصعوبة وحرية تعاني انفلاتا كبيرا تغيب فيها معايير المهنة واخلاقياتها وتفتح في نفس الوقت ابوابا مشرعة للتهديد والتصفية بحيث تودي في احيان كثيرة بحياة الصحفي. والمعادلة هي.. فكر الصحفي ام حياته.. واعتقد اننا لو وضعنا فكره في كفة الميزان وحياته في الكفة الاخرى فان الكفتان ستتعادلان لان النتيجة واحدة، وهي انعدام حرية التعبير عن الراي، ففي العراق عانى الاعلام على يد نظام الحكم الاستبدادي الذي سعى الى كبت حرية الصحافة. ولم يكن ممكنا الحديث عن حرية التعبير عن الرأي أو عن فسحة للعمل الصحفي الحقيقي. اما بعد التغيير الذي حدث عام (2003) وحل جميع المؤسسات الإعلامية أصبح الإعلام خارج سيطرة الدولة، واسبشرنا خيرا بحرية الراي وحرية العمل الصحفي إذ تأسست عشرات الصحف والمجلات والإذاعات والفضائيات هذا الانفتاح كان له تاثيرا ايجابيا باديء الامر اذ وفر الكثير من فرص العمل للصحفيين ومناخا صحيا لحرية التعبير عن الراي.. لكن هذه الحرية لم تدم طويلا اذ سرعان ماتداعت بعد ان تداعى الامن في العراق وبدات تظهر الكثير من المشاكل كان على رأسها عدم وجود إطار قانوني للصحافة والنشر والإعلام، فكان انفلاتا كبيرا غابت عنه أية معايير للمهنة وأخلاقياتها، فضلا عن تعدد الأحزاب والتيارات الدينية والسياسية التي بات التعرض الإعلامي لها في بعض الأحيان يودي بحياة الصحفيين، وخصوصا تلك التي تمتلك ميليشيات. واذا كانت هناك الكثير من فرص العمل التي فتحت أمام الإعلاميين، الا انها فتحت في نفس الوقت الكثير من نوافذ التهديد لحرية التعبير عن الرأي، واذا كان الصحفي العامل في صحيفة حزبية مثلا يجد من يحميه ويعرف من يهدده، فان الصحفي العامل في صحيفة مستقلة مهدد من جميع الأطراف ولا يجد من يحميه في ظل غياب دولة القانون والمؤسسات..

وهنا نجد ان الصحفي في الدول التي لا توفر حماية لحرية الرأي يعاني من قسوة لقوانين وانتهاكات الأجهزة التنفيذية، اما الصحفي في العراق فهو لا يخاف الأجهزة التنفيذية بقدر مايخاف القوى الطائفية والقبلية التي باتت تفرض سيطرتها بالقوة، والتي توسعت سلطاتها فتجاوزت سلطة الدولة، مما ولد أنظمة إعلامية ممزقة تعكس الحال السياسي في البلد فوقعت الصحافة ووسائل الإعلام أسيرة هذه القوى.

مما يدعونا الى القول ان النزاعات المسلحة الجارية في العراق الان لها تأثيرا على سلامة الصحفيين وبالتالي فهي تنعكس على حرية الصحافة، لانها ستؤدي حتما الى زيادة الرقابة الذاتية عند الصحافيين بما يردعهم عن ممارسة حقهم في التعبير. واصدق مثال على ذلك تقرير منظمة (مراسلون بلا حدود) الذي احصى اعداد الصحفيين الذين قتلوا في العراق منذ عام 2003 ولحد الان ليقرر ان العراق يعد الأكثر خطورة في العالم على حياة العاملين في القطاع الإعلامي، حيث قتل العديد منهم واختطف عدد اخر وتعرض البعض منهم للاعتقال.

ونعود لنؤكد انه من الصعب وجود وسائل إعلام مستقلة دون وجود مؤسسات تكميلية لمهمتها. لهذا السبب، فإن دعم وسائل الإعلام المستقلة لا بد أن يكون مرتبطا بجهود أوسع نطاقا لدعم الديمقراطية ودور القانون وحقوق الإنسان. فحرية التعبير لايمكنها ان تتنفس الا في مجتمع ديمقراطي وهي حقاً من حقوق الإنسان كما انها اساس الحريات جميعا.

لذا بات من الضروري العمل على فصل الإعلام عن السياسة كي يكتسب الإعلام مصداقيته المطلوبة لدى الرأي العام. فالصحافة المستقلة تسقط "المحرمات" وتتجاوز الخطوط الحمراء وهذا هو التحدي الذي تواجهه.

واذا كان العام الماضي قد حمل معه الكثير من عوامل القلق والخوف على مستقبل حرية التعبير والرأي. الا ان العام الحالي قد يحمل معه بعض الأمل والتفاؤل ذلك أن قوة الحركة المساندة لحرية التعبير والرأي لا تتقهقر بل إنها تكسب الكثير من المواقع الجديدة كل يوم.. ولما كانت المخاطرة بالحياة هي ضريبة يدفعها العاملون في مهنة المتاعب في العراق بسبب تردي الأحوال السياسية وانتشار النزاعات المسلحة والتيارات التي تضيق بالرأي الآخر، فهذا هو قدرنا وسوف نواجهه بالشجاعة الكافية، ذلك أن ماكان بالأمس القريب مستحيلا، أصبح اليوم ممكنا أحيانا وصعبا أحيانا أخرى.. لكن الاهم من كل ذلك ان الباب قد انفتح على نسائم حرية التعبير، ويصعب إغلاقه!!

وهذا هو التحدي الأعظم امام الصحافة ووسائل اعلامها لتثبت لنفسها وللآخرين أنها قادرة على إعادة صياغة المجتمع الجديد بإصلاح ديمقراطي سلمي وحرية في الراي والتعبير.